السادات .. عرّاب الانفتاح الاقتصادي !

## حُقن المساعدات الدولية لن تشفي الاقتصاد المصري

# السادات يبحث عن الحلول بين أموال المصارف الاجنبية

اثناء محادثات كامب ديفيد وصلت درجة اعجاب الرئيس الامريكي « بمرونة » السادات وتعاونه الى حد انه اعتبر نفسه وبلاده ( مدينين ) للسادات ولمصر . وطلب منه ان « يعتمد على الولايات المتحدة في المساعدات الاقتصادية ، والدعم السياسي » . بدوره السادات لم يكتف بتأكيد اعجابه « بالرئيس الامريكي وشجاعته » بل وجدها فرصة للحصول على ما يمكن ان يعطى له من « مساعدات ودعم » . عل ذلك يفيد في تخفيف الام الامراض المستعصية التي تفتك بالاقتصاد المصري . لذلك سارع بتقديم احتياجاته التي قدرها بين ١٠ ـ ١٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات ، هي حصته في مشروع « مارشال » الجديد للشرق الاوسط .

### لن يصلح العطار ما افسد السادات

ترى هل يستطيع الكرم « الكارتري » بالتعاون مع « التسول » الساداتي ان تنتشل الاقتصاد المصري من ازمته الراهنة ؟ الارقام الرسمية والواقع المصري يقولان خلاف ذلك. فحسب التقرير الصادر عن « البنك الدولي للانشاء والتعمير » ، والموافق عليه من قبل « صندوق النقد الدولي » وكذلك الجانب المصري ، فان مصر ستكون بحاجة خلال السنوات الخمس ( ٧٨ ـ ٨٢ ) الى تمويل خارجي ، بالاضافة الى مواردها الذاتية خلال هذه الفترة ، ويتوقع ان يتراوح حجم هذه الحاجة ما بين ( ٣٣٥٥ ) مليون دولار في العام ١٩٧٨ ، و ( ٣٦٨٠ ) مليون دولار في العام ١٩٨١ ، وهذا يعني وبلغة الارقام ان العجز في تصاعد وليس العكس ، وتجدر الاشارة الى ان التوسع في حجم التنمية خلال الفترة المذكورة لا ينفي خطورة تزايد حجم العجز . خاصة وان التمويل الخارجي ـ مهما بلغت ( ارقامه ) لن يسد الا نسبة ضئيلة لن تتجاوز ( ٤٥٠ ) مليون دولار في العام ١٩٧٩ ، و ( ٣٥٠ ) مليون دولار في العام ١٩٨٠ ، و ( ٥٠٠ ) مليون دولار في العام ١٩٨١ . يضاعف من سوء ذلك ، هبوط في المنح والمعونات التي تقلصت من ( ٦٤٥ ) مليون دولار في العام ١٩٧٦ الى ( ١٥٠ ) مليون وهو الرقم المتوقع لهذا العام .

ويبدو ان السادات يفكر في حل ـ او التخفيف من تأثير ـ هذه الازمة عن طريق القروض والاستثمارات الخارجية وخاصة من الولايات المتحدة الامريكية والدول الرأسمالية الاخرى . وفي منتصف شهر تشرين الاول المنصرم سافر وفد مصري على مستوى عال الى الولايات المتحدة ، لاستكشاف درجة حماس الاحتكارات وبيوت المال الامريكية للاستثمار في سيناء ، التي يراهن السادات على استعادتها قريبا . جمال الناظر نائب رئيس الهيئة المصرية للاستثمار ترأس شخصيا مجموعة من اللقاءات مع مستثمرين امريكيين ونقل عنه « ان النتائج تثلج الصدر » !! من جهة ثانية كان جمال شعراوي من الهيئة المصرية للمناطق الحرة ، هو الاخر يلتقي بعض رجال الاعمال الامريكان « لاقناعهم » باستثمار اموالهم في بعض المشروعات الصناعية والزراعية في شبه جزيرة سيناء . وقد وردت تقارير تشير الى ان الوفد بحث مع الشركات الامريكية امكانية الاستثمار في مدن القناة ، وخاصة الاسماعيلية والسويس .

حتى السادات نفسه اعلم كارتر انه بحاجة الى زيادة « المليار » دولار التي تحصل عليها مصر سنويا الى ٣ مليارات دولار . هذا الرقم ( ٣ مليار هو الثمن الذي وافق عليه السادات للتفريط بسيادة مصر وكرامتها ، وليبيع ارض فلسطين وشعبها . ذلك كان على صعيد الحاجة الاقتصادية من الولايات المتحدة ، يضاف اليها ما يطمح اليه السادات في المجالات العسكرية لسد « العجز » او التخلف الناتج عن سياسة « استبدال » السلاح ، وتنويع مصادره . وجوهرها المزيد من الاعتماد على « الدعم » الامريكي . فالسادات يبحث عن الدبابات الامريكية ، وطائرات ف ـ ٥ المؤعود بها ، والتي تخلفت واشنطن عن تقديم الدفعة الاولى منها بدعوى عدم دفع السعودية ـ متعهد التمويل ـ الاقساط المستحقة . ومن المعروف ان مصر قد اشترت في ايلول المنصرم بما قيمته ( ٩٣٧ ) مليون دولار اسلحة من الولايات المتحدة .

وليس في الافق ما يشير الى علاج ناجح وفعال ، ويلوح « دواء » القروض على انه الخيار الوحيد الذي سيلجأ اليه السادات . ويقدر د . حامد السايح وزير الاقتصاد المصري ان حجم القروض جميعا يبلغ نحو ( ١٢ ) مليار دولار . اما تقديرات البنك الدولي ، فان حجم الديون غير العسكرية المترتبة على مصر ، وحتى نهاية ١٩٧٧ قد بلغ ما يربو على ٨ مليار دولار . وهو بزيادة قدرها ٣،٥ مليار عن ديون نهاية ١٩٧٦ .

وينعكس هذا العجز على شكل ازمات مستمرة في الحاجات الضرورية للمواطن ، لعل ابرزها السكن . فمصر من الدول التي تعاني من نقص حاد في هذا الحقل . وحسب ارقام وزارة الاسكان فان هناك عجزا يقدر بحوالي ( ١،١ ) مليون مسكن ، واكثر من ذلك فان البرنامج المقرر لن يسد العجز من جهة ، ولن يلبي الحاجات المستجدة من جهة اخرى

وقد رصد مبلغ ٣٤٥٠ مليون دولار لبند السكن في الخطة الخمسين ( ٧٨ ـ ٨٢ ) ، وتطمح الدولة هذه الى بناء حوالي ( ٤٠٠،٠٠٠ ) وحدة سكنية

### هجوم الرساميل الاجنبية على الاقتصاد المصري

□ مع استمرار محادثات « السلام » تزداد سعة ابواب مصر « المفتوحة » امام الرأسمال الاجنبي . فقد خصصت الوكالة الاميركية للمساعدات الدولية ، وبناء على توصية من الكونغرس ، مبلغ ٩٥٠ مليون دولار اخرى تصرف على شكل استثمارات خلال العام ١٩٧٩ .

من جانب اخر اقرت الهيئة العامة للاستثمارات الاجنبية والمناطق الحرة ، ١٥ مشروعا جديدا ، بلغت قيمتها ٤٧،٥ مليون دولار ، من بينها مصلع حديد تقيمه الماليا الغربية ، التي بلغت القروض التي قدمتها لمصر خلال العام ١٩٧٨ حوالي ١٨٧،٤ مليون دولار .



خلال هذه الفترة . لكن تجدر الاشارة الى ان رقم السنة الماضية لم يحقق ، اذ لم يبن سوى ( ٥٧،٠٠٠ ) وحدة ، بينما الرقم المطلوب كان ( ١٠٠،٠٠٠ ) وحدة . هذا اذا استثنينا الـ ٣٠ بالمئة . من المباني المقامة في القاهرة ، والتي حسب احصائيات اللجنة المنبثقة عن الوكالة الامريكية للمساعدات الدولية ، هي في حالة « تدهور سريع » وبحاجة الى ترميم ان لم يكن هدم واعادة بناء .

ويعترف بحث المهندس المصري محمد محمود امين بالهيئة العامة للتصنيع المقدم للندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الافريقي لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية التي انعقدت مؤخرا في القاهرة ان معظم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري ، وخاصة في قطاع التصنيع هي نتاج سياسة ، الانفتاح الاقتصادي التي مارسها نظام السادات .

ومن اهم المشكلات الاساسية التي تواجه الصناعة حسبما جاء في بحث المهندس المصري هي « النقص في المهارات رغم توفر الايدي العاملة ، ونقص في القدرة الادارية ( ٠٠٠ ) ونقص في المواد الخام المحلية والعملات الصعبة ( ٠٠٠ ) ومنتجات الصناعات الهندسية المحلية تبدو منخفضة حيث ما زالت ٩٥ بالمئة من السيارات واجهزة التلفزيون المصنعة محليا مستوردة ، وهو ما يشكل ٨٠ بالمئة ـ ٨٥ بالمئة من تكاليف المصنع » .

وعندما يعالج البحث البنية الصناعية والتنظيم الصناعي في مصر ، يتطرق الى العديد من نقاط الضعف الموجود والمسؤولة عن تدني تشغيل هذه البنية ، الا انه يبرز مشكلتين اساسيتين : « الاولى ان المسؤولية والتخطيط من مسؤولية قطاع ، بينما التنفيذ والتشغيل هما من مسؤولية قطاع اخر .

« الثانية هي ان الشركات التي يديرها عدد من الهيئات ، قل منها له اولويتها واهدافه المختلفة عن الاخرى ، ومجالات الاهتمام والتأثير والمعلومات الاقل .

ويحذر البحث من خطورة النقص في المعلومات ، والتدين في دقتها وخاصة في مراحل التخطيط ، مما يترك اثاره السلبية على المشروعات في مراحل التنفيذ .

### الانتقام من القطاع العام

وبدلا من الوقوف امام المعضلات الحقيقية التي تواجه الاقتصاد المصري ، والبحث عن حلول جذرية لها ، يحاول المسؤولون في النظام ارجاع اسباب الازمة الى القطاع العام حسب اقوال د . حامد السايح لجريدة الاهرام القاهرية « ان القطاع العام بوضعه الحالي استثمار كبير لا يعود على الدولة بعائد يتناسب مع حجمه وبحيث يصبح استثمارا مجزيا يساعد على اعادة استخدام امواله في تنمية الدولة ، وبطبيعة الحال فانه من غير المعقول ان تعطى الاستثمارات الضخمة المستخدمة في القطاع حوالي ١،٥ بالمئة سنويا » .

ويرى د . السايح ان الحل هو في فتح المزيد من الفرص امام الاستثمارات الاجنبية وخاصة في قطاعها المصرفي ، ولذلك فهو يتباهى بانه « اعطى موافقات لحوالي ٣٨ مصرفا عالميا ، يعمل منها حاليا ٢٠ بنكا .. هذه البنوك تعتبر نواة للسوق العالمية ، لان قبل هذه البنوك يمكن ان تتيح الاموال بسهولة ويسر على اساس سليم » . ومن خلال ذلك يمكن حسب رأي السايح تعزيز سياسة الانفتاح ، التي بدورها تعزز اندفاع الرأسمال الاجنبي وغزوه للسوق المصرية !!

ويتفق جمال الناظر مع السايح في الهجوم على القطاع العام . فهو يرجع المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الاستثمارات في مصر الى عدة عوامل ابرزها :

« ١ ـ تعاني بعض المشروعات بشدة من الاجهزة الحكومية ...

« ٢ ـ اختلاف الرأي والتعارض بين القائمين على الاستثمارات الاجنبية والقائمين على القطاع العام ...

« ٣ ـ من اهم المشاكل التي تواجه المشروعات المشتركة مع القطاع العام هو موضوع العمالة الزائدة ...

وهكذا بالقدر الذي يجري فيه التعطيل لسياسة الانفتاح على الرغم من كل الازمات التي جلبتها لمصر ولاقتصاد مصر ، يجري بنفس الوتيرة الهجوم على احد اهم انجازات ثورة يوليو على الصعيد الاقتصادي . من الطبيعي ان يكون للقطاع العام اخطاء ، وقد اثابت مسيرته الكثير من العثرات ، وتعرض لحملات نقد حتى خلال حكم عبد الناصر ، الا ان تلك الحملات كانت من اجل اصلاح الاخطاء ، وتصحيح المسار . اما ما يتعرض له اليوم فهي محاولة مدروسة ومبرمجة لارهاق مصر واقتصادها ، واستنزاف طاقاتها وثرواتها الطبيعية والبشرية لكي تصبح فريسة اسهل للاحتكارات الامبريالية ، وبيوتات المال الدولية . التي تجد لها في الطاقم الحاكم الكثير من الطفيليين الذين يعيشون على فتات الموائد المتناثرة من تلك الاحتكارات المستفيدة الرئيسية من سياسة الانفتاح .

ان قدرات مصر البشرية ، وثرواتها الطبيعية اهلتها ولا تزال ـ اذا ما احسن استغلالها ـ لان تبني اقتصادا وطنيا متينا ومستقلا ، بالامكان تعزيزه وتطويره من خلال قيادة سياسة وطنية تملك قدرا من الصمود في وجه الاحتكارات ، للدفاع عن اقتصادها وبنائه .

■

## مؤتمرات الطلبة والشباب في اليمن الديمقراطية

في الفترة ما بين ٢ ـ ٨ تشرين الثاني الحالي عقد في عدن مؤتمران ، الاول للاتحاد الوطني العام لطلبة اليمن والذي استمر ثلاثة ايام ( ٢ ـ ٤ ) ، والاخر لاتحاد الشباب اليمني الديمقراطي ( ٦ ـ ٨ ) .

كلا المؤتمرين عقدا تحت شعار « النضال من اجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية » .

### المؤتمر الطلابي

البيان الختامي للمؤتمر الطلابي ادان حملات الارهاب والقمع الذي تتعرض لها الجماهير الشعبية في شمال اليمن من قبل السلطات العميلة هناك . واعتبر البيان ان اللجنة الطلابية الدائمة في شمال الوطن هي القيادة الشرعية والوحيدة للحركة الطلابية هناك . واكد البيان على دعم نضالات طلاب وشعوب الخليج العربي وايد دور الجبهة الشعبية لتحرير عمان . كما اكد البيان على تأييده للثورة الفلسطينية ونضالها العادل واكد على ضرورة تعزيز جبهة الصمود والتصدي لمواجهة المؤامرات التي تحاك ضد الجماهير العربية والتي كان اخرها اتفاقات كامب ديفيد ، هذا وقد اعتبر البيان الختامي ان قيام الاتحاد العام للطلبة العرب مكسبا كبيرا ، ودعا للحفاظ عليه وتعميق العلاقة معه . وقد اقر المؤتمر التقرير الذي قدمه المجلس المركزي للاتحاد واتخذ قرارا اخر بشأن اعادة توحيد الحركة الطلابية والشعبية في اطار اتحاد الشباب اليمني الديمقراطي .

ومن الجدير بالذكر ان المؤتمر انتخب ٣٥ عضوا للمجلس المركزي للاتحاد . وكذلك لجنة التفتيش المالي . وانتخب المجلس المركزي ٧ اعضاء للقيادة الجديدة برئاسة الرفيق محمد ناجي سعيد . هذا بالاضافة لانتخاب ٨٠ عضوا مقررا ليمثلوا الطلاب في المؤتمر الثالث الذي سيعقد قريبا و ٤٠ عضوا استشاريا .

### مؤتمر الشباب

اما مؤتمر اتحاد الشباب اليمني الديمقراطي ، فقد اقر تغيير اسم الاتحاد ، ليصبح اتحاد الشباب الاشتراكي اليمني ، كما اكد على ضرورة تعزيز العلاقات الكفاحية مع المنظمات الشبابية التقدمية في البلدان العربية والعالمية ، واعرب المؤتمر عن دعم الشبيبة اليمنية للثورة الفلسطينية ، وكذلك تضامنه اللامحدود مع شعب وشبيبة مصر ولبنان وعمان والصحراء الغربية ، وتضامنه مع نضال الشبيبة التقدمية العالمية . واكد على العلاقة مع شبيبة البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، وادان اتفاقيات كامب ديفيد ومشروعي امن الخليج والبحر والحمر .